دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية

أ_منى سالم أحمد العوجزي
جامعة طرابلس – كلية التربية – جنزور

المخلص

هدفت الدراسة إلى كشف دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، واستعرضت الباحثة مكونات الجامعة، التي تمثلث في ثلاثة عناصر رئيسة هي: أعضاء هيئة التدريس، والطالب، والهيكل التنظيمي والإداري. كما تطرقت الدراسة إلى وظائف الجامعة محل الاتفاق وهي: التكوين، البحث العلمي: التوجيه والإرشاد، التحضير للاندماج المهني، التثقيف، وخدمة المجتمع. وتناولت الدراسة التكوين الجامعي وأهدافه وأنواعه، وصعوباته، ووظائف التكوين الجامعي، ومتطلبات التكوين الجامعي في ظل المتغيرات العالمية والمحلية، وأخيراً التكوين الجامعي على ضوء المعايير المعاصرة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أهمها: إصلاح قطاع التعليم العالي أصبح حتمياً وضرورياً لضمان فعالية الوظيفة التكوينية للجامعة لسد الفجوة الكبيرة بين الإجراءات النظرية والممارسات التطبيقية للتكوين الجامعي. وبناء على هذه النتائج قدمت الدراسة بعض التوصيات لعلها تثمر في تعزيز دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية.

Abstract

The study aimed to uncover the role of university training in the promotion of scientific knowledge, and the researcher reviewed in the study the components of the university, which are represented in three main elements: the faculty members: the student, and the organizational and administrative structure. The study also touched upon the positions of the university in agreement, namely: training, scientific research: guidance and guidance, preparation for professional integration, education, and community service. The

study dealt with university training, its goals and types, difficulties, university training functions, university training requirements in light of global and local variables, and finally university formation in the light of contemporary standards. The study reached several results, perhaps the most important of them: The need to reform the higher education sector has become imperative and necessary to ensure the effectiveness of the university's formative function to bridge the large gap between the theoretical procedures and practical practices of university training. Based on these results, the study presented some recommendations that may bear fruit in enhancing the role of university training in promoting scientific knowledge.

المقدمة:

يشهد العالم اليوم تفجر المعرفة الإنسانية بشكل ملفت للنظر في مجالات متعددة في حياة الأفراد، من هنا جاءت النظرة التخطيطية للتعليم بمختلف مستوياته بما في ذلك التعليم العالي، وقد أدركت كثير من الأمم أنها لا تستطيع مواكبة التقدم السريع في هذا العصر إلا عن طريق إصلاح التعليم العالي حتى يكون ذو فعالية وجعله في خدمة وتنمية المجتمع حتى تصبح مخرجاته–الطلبة–على نوعية متميزة بمقدورها الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة لامتلاكها للمعرفة المتخصصة التي تواءم احتياجات التنمية المجتمعية الملحة والمنوطة بالأدوار الوظيفية المتوقعة من التعليم العالي في الوقت الراهن.

كما يحظى التعليم الجامعي باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الطاقات البشرية التي يحتاج إليها للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة ويوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات التطور، والتعليم الجامعي يساهم في نشر المعرفة من خلال عملية التدريس وتطبيق مناهج المعرفة في حل

مشكلات المجتمع من خلال ما يقدمه من أبحاث ودراسات ومعارف جديدة.

ومما لاشك فيه أن التعليم الجامعي مرتبط ارتباطاً وثيقا بالتغير الاجتماعي الحاصل على جميع الأصعدة، السياسية والاقتصادية والثقافية ويتأثر بالسلب أو الإيجاب وفق المعطيات والمنتجات الجديدة في عالم الأفكار، ومن ثمة كان لزاماً على الفاعلين في السياسات التعليمية تبني استراتيجيات تتماشى ومستجدات العصر بتبنيها لمعايير جودة تسمح لها بوضع نظام تعليمي يوازن بين الإمكانيات المادية والبشرية والآمال المعقودة عليها والمتمثلة في توفير أكبر قدر من الإطارات والكفاءات المناسبة لسوق العمل، ولعل هذه الانقلابات على مستوى الأنظمة التعليمية جعلت الجامعات الليبية تعيش الحيرة بين التحديات التي فرضت عليها وبين مقوماتها وهذا ما يفرض عليها القيام بتغييرات جوهرية في فلسفتها وأهدافها ونظمها وإمكاناتها لتساير وتواكب التطورات الحاصلة على مستوى الجامعات العربية و الغربية.

وفي ظل هذا التوجه، تحاول الجامعات الليبية تبنى سياسات إصلاحية جديدة في التعليم الجامعي لترقية المعرفة العلمية بكل مكوناتها، وربط مخرجات التعليم الجامعي بالمؤسسات الاقتصادية.

لكن الفجوة بين الإجراءات النظرية والممارسات التطبيقية، خلقت اضطراب على مستوى كل عناصر العملية التكوينية الجامعية. ونتج عنه ما يشبه الفوضى الفكرية لدى الأسرة الجامعية في ظل تدهور المعرفة في سلم القيم في المجتمع.

ونريد من خلال هذه الدراسة التعرف على دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، وذلك من خلال دراسة نظرية لمكونات الجامعة ووظائفها، والتكوين الجامعي وصعوباته ووظائفه وأهدافه، ومتطلباته في ظل المتغيرات العالمية والمحلية، والتكوين الجامعي في ضوء المعايير المعاصرة.

أولاً: مشكلة الدراسة.

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيس التالي :

إلى أي حد يمكن أن يساهم التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما مفهوم التكوين الجامعي؟

2-ما هي وظائف الجامعة؟

3- هل الإمكانيات البيداغوجية المتاحة تساهم في التحصيل العلمي للطالب ؟

4- ما هي متطلبات التكوين الجامعي في ظل المتغيرات العالمية والمحلية ؟

ثانياً: فرضيات الدراسة.

للإجابة على الأسئلة التي طرحناها في مشكلة الدراسة خلصنا إلى تبني الفرضيات التالية:

الفرضية العامة إن التكوين الجامعي له دور في ترقية المعرفة العلمية.

الفرضيات الجزئية:

1- العملية التكوينية (برامج تعليمية، طرائق تدريس، أساليب التقييم) تساعد على تنمية المعرفة العلمية..

2- يمتلك خريج الجامعة القدرات اللازمة لتنمية قدراته العلمية.

ثالثاً: أهمية الدراسة.

1-التكوين الجامعي يُسهم في الانفتاح على النظام العالمي في مجال المعرفة العلمية استجابة للمتغيرات العالمية.

2-الإهتمام بفعالية التكوين الجامعي في إطار توصيف حالة خريجي الجامعة في سوق العمل مقارنة بالشهادة العلمية المتحصل عليها، نتيجة غياب التنسيق بين التكوين الجامعي وسوق العمل وارتبط بهذا انفصال البحث العلمي عن المشكلات الواقعية، مما أفقده قيمته الحقيقية، هذه العوامل أثرت على نوعية مخرجات الجامعة وجعلتها تتميز بزيادة كمية على حساب الكيف، وهذا أفقد الجامعات الليبية استقلاليتها وديمقراطيتها وزاد من غموض أنظمتها وقوانينها التعليمية سواء المتعلقة بالأستاذ أو الطالب.

3-تعتبر هذه الدراسة مهمة للجامعة والمجتمع على حد سواء للاستفادة منها في ظل عالم متغير أفقد البحث العلمي قيمته.

4-تعتبر هذه الدراسة مهمة بالنسبة لصناع القرار الذين اختلفوا حول مسألة ترتيب الأولويات بالنسبة لسياسة الإصلاحات والتغيير فبعضهم اهتم بالمحتوى والمناهج، وآخرون اهتموا بالشهادات والدرجات الممنوحة.

رابعاً: أهداف الدراسة.

نسعى من خلال هذه الدراسة العلمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

1- التعرف على ماهية التكوين الجامعي ودوره في ترقية المعرفة العلمية.

2- زيادة الاهتمام بقضايا الجامعة باعتبارها آلية لتلبية الاحتياجات الوطنية وسوق العمل وخطط الإنماء الشامل على أسس علمية مدروسة.

3- التعرف على أهم العراقيل التي تقف أمام إمكانيات التكوين الجامعي.

خامساً: منهج الدراسة.

اتبع في هذا البحث المنهج الاستقرائي التام، وكون مثل هذه الدراسات تعتمد في الأصل على المنهج الوصفي التحليلي، اعتمدت على المناهج الوصفية التي قدمتها الدراسات السابقة في هذا الموضوع، لإبراز دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية.

سادساً: مصطلحات الدراسة.

1-التكوين الجامعي:

أ-التكوين:

هو عملية تعلم سلسلة من السلوك المبرمج، ومجموعة متتابعة من التصرفات المحددة مسبقا. "هو عملية تستهدف إجراء تغيير دائم في قدرات الفرد مما يساعده على أداء الوظيفة المنوطة منه بطريقة أفضل"، ويتمثل التكوين أيضا في مجموعة الوظائف المخططة مسبقا التي تستهدف تزويد الكادر البشري بالمعارف والمهارات والتصورات التي تمكنهم من تسهيل اندماجهم في المنظمة ومن تحقيق أهداف الفعالية وهو عملية مخططة في إطار الاستراتيجية العامة للمنظمة، وله عدة أشكال نظري تطبيقي، داخلي أو خارجي[1].

كما يعرف على انه عملية تطوير الصفات أو الخصائص لدى الموارد البشرية التي سوف تمكن في النهاية من تحقيق أكبر إنتاجية وبالتالي يساهموا أكثر في تحقيق هدف

المؤسسة[2].

في مجال التربية عرفه الباحثين بأنه" تلقين المتوجه إلى التعليم مبادئ التربية والتعليم وخصائص المواد عن طريق التربية العامة والخاصة وتهيئته للمهنة التي سيلتحق بها بعد انتهاء الفترة التكوينية[3].

من خلال هذا التعريف يتضح أن التكوين يشترك مع التعليم في كونه عملية محددة مسبقا تطمح إلى إكساب المتكونين أنماطا فكرية وسلوكية تمكنه من القيام بوظيفة معينة.

التعريف الإجرائي للتكوين:

هو عملية الوصول إلى تحقيق تغيير إيجابي في سلوك الأطراف الفاعلة في العملية التكوينية الجامعية وهي :الطالب، الأستاذ، البرامج ، الوسائل التعليمية بما يمكنهم من ترقية المعرفة العلمية للطلاب، ولن يأتي هذا التغيير إلا عن طريق إحداث تغيير في مهاراتهم ومعلوماتهم ومعارفهم وآرائهم وسلوكياتهم واتجاهاتهم وتكوين أساليب الأداء، وبالتالي ارتفاع القدرة على المساهمة في تنمية المجتمع.

ب-الجامعة:

يعرف Roman Maciamanso الجامعة على أنها" :مؤسسة أو مجموعة أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين، تستعمل وسائل مختلفة وتنسيق لمهام مختلفة للوصول بطريقة ما إلى معرفة عليا"[4]. أما آلات توين" فينظر إلى الجامعة من خلال وظائف متعددة، فيعتبرها مكان لقاء يتحقق فيه الاحتكاك بين عملية تنمية المعرفة وخدمة هدف التعليم والحاجة إلى الخرجين " وكونها حامية العقل، المعرفة والأخلاق، والمجتمع فحسب كلارك كير فإن" الجامعة تمثل ذلك الرواق الأكاديمي الذي يحمي ألوان المعرفة، العلم، والحقيقة والمبادئ، التجربة والتأمل معنى الجامعة لا يدل فقط على تلك المؤسسة التي تدرس جميع العلوم فحسب بل يدل على جميع مدرسيها وطلابها الذين يؤلفون أسرة واحدة ومن شروطها أن يكون التدريب المهني فيها متناسبا مع البحث العلمي[5].

التعريف الإجرائي للجامعة:

هي مؤسسة اجتماعية تعليمية تتكون من مجموعة كليات تمارس وظائف متعددة من التدريس إلى البحث العلمي وصولا إلى إعداد الإطارات علميا وعمليا في مختلف التخصصات وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة التي تتوافق والشروط التي تتطلبها البيئة المحيطة بها.

التعريف الإجرائي للتكوين الجامعي :حيث يمثل مجموعة المهارات والقدرات النظرية والتطبيقية التي يتلقاها خريج الجامعة والتي تؤهله لتولي الدور الفعال في تحسين إنتاجية المؤسسة.

ج-التكوين الجامعي:

إن مفهومي التعليم العالي والتعليم الجامعي لهما نفس الدلالة ويعبران على مفهوم محوري في هذا البحث وهو" التكوين الجامعي "الذي لقي جملة من التعاريف المتشابهة نستنتج أهمها فيما يلي:

"التكوين الجامعي هو الدراسة المتخصصة في الجامعات، ترتبط بمادة التخصص وما يرتبط بها من مواد على عكس الدراسة في التعليم العام الذي يسبق التعليم الجامعي[6].

هذا التعريف أبرز خصائص التكوين الجامعي كالتخصص في المعرفة، بعدما كانت الدراسة عامة قبل هذه المرحلة فاعتبره مرحلة جامعية تأتي بعد المرحلة الثانوية لتكون دراسة أكثر تخصيصا عن سابقتها، وأهمل المفهوم الحقيقي لوظيفة التكوين الجامعي لذلك نجد من عرفه بأنه:" تعليم عالي وتأهيل لقوى بشرية عليا ورفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي، وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا[7].

جعل هذا التعريف الأفراد ذوي المستوى العالي هم المعنيون بالتكوين الجامعي . وفي نفس الوقت يتوقع منهم مهام تكون في الواقع أهداف لهذه العملية التكوينية ونتيجتها النهائية.

نستخلص أن هذا التعريف ركز على الجانب التطبيقي العملي الذي يعتبر ترجمة للجانب المعرفي الذي يكتسبه الفرد من هذه العملية التعليمية، نلاحظ في هذه التعاريف عدم

الإلمام بأهم الأطراف الفاعلة في العملية التكوينية الجامعية وهي :الطالب، الأستاذ، البرامج، الوسائل التعليمية، ومنه يمكن صياغة التعريف الإجرائي التالي:

التعريف الإجرائي للتكوين الجامعي:

التكوين الجامعي عملية تعليمية متخصصة يتفاعل فيها أستاذ متمكن من المعرفة العلمية المتخصصة ويمتلك برامج دراسية ووسائل تعليمية مع طالب يمتلك قدرات معينة تترجم بعد فترة زمنية بشهادة جامعية تسمح له بتحقيق طموحاته المعرفية والعملية في إطار تنمية وتطور المجتمع."

2-المعرفة العلمية:

أ-المعرفة:

هي مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية، التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولته في فهم الظواهر التي تحيط وتتصل به، فهي أوسع وأشمل من العلم، وتشمل عدة أنواع منها: المعرفة بالخبرة (الحسية)، المعرفة الفلسفية، المعرفة العلمية).

ب- المعرفة العلمية:

يقوم هذا النوع من المعرفة على أساس استخدام قواعد البحث العلمي في الكشف عن الظواهر، بحيث يعتمد على الأسلوب الاستقرائي من خلال الملاحظة المنظمة للظواهر وفرض الفروض وإجراء التجارب وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها وهذا ما يكسب المعرفة العلمية مجموعة من الخصائص أهمها:

-المعرفة العلمية إمبريقيه وتتخذ من الواقع موضوعا للبحث وتتأكد من صدق نتائجها بالعودة إليه.

-المعرفة العلمية مجردة أو نظرية لأنها تصاغ في شكل فروض مجردة مرتبطة ارتباطا منطقيا،

تتوصل إلى حلول للمشكلة أو تفسير العلاقات السببية بين الظواهر المدروسة.

-المعرفة العلمية موضوعية لا تقوم على وجهة نظر شخصية أو ميول وأفكار ذاتية.

سابعاً: الدراسات السابقة.

1- دراسة معتوق، ومسلم (2019) [8] بعنوان: تقييم جودة مخرجات التعليم الجامعي من وجهة نظر المستفيد الخارجي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة مخرجات التعليم الجامعي مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وكذلك محاولة التعرف على وجهة نظر مؤسسات سوق العمل ومدى رضاهم عن جودة مخرجات التعليم الجامعي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن جودة أبعاد مخرجات التعليم الجامعي جميعها في مستوى متدني من وجهة نظر مجتمع الدراسة، وهذا يعنى أن مخرجات التعليم الجامعي لا تتمتع بالجودة المقبولة من وجهة نظر المستفيد الخارجي.

2- دراسة الدلو (2017) [9] بعنوان: استراتيجية مقترحة لموائمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، في فلسطين بالتعرف إلى واقع مخرجات التعليم العالي وواقع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن نسبة تعاون مؤسسات سوق العمل مع الكليات بلغت (57%)، ووجود فجوة كبيرة بين التعليم المكتسب في الجامعة والاحتياجات المطلوبة في مكان العمل، ووجود تفاوت كبير في قدرات أعضاء هيئة التدريس، وضعف العلاقات التشابكية والمساهمات المادية بين قطاع التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني وسوق العمل.

3- دراسة الشبة وحدود (2015) [10] بعنوان: أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، وكذلك الوقوف على أهم الاختلالات التي أدت إلى وجود فجوة بين المخرجات للتعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من

النتائج أهمها : ضعف مخرجات التعليم الجامعي النوعية نتيجة لضعف مدخلاته المتمثلة في مرحلة التعليم الثانوي، وما شهده من ربكة خلال السنوات الأخيرة من ضعف مخرجات التعليم الجامعي وضعف محتوى مناهجه الدراسية من الناحية التطبيقية وأقتصر التعليم بشكل كبير على الجانب النظري فقط مما أدى إلى تخريج أعداد كبيرة ذات مستويات تعليمية ضعيفة لا تلبي احتياجات سوق العمل.

4- دراسة سعدون، آمنة (2005) [11] بعنوان: التعليم العالي وتنمية قدرات الطالب الجامعي.

هدفت الدراسة إلى إبراز الوظيفة الحقيقية للتعليم العالي عامة وفي الجامعة الجزائرية خاصة. وتوصلت الدراسة إلى أن الطالب يتأثر بنظام التعليم العالي بنسبة 31% والسبب سوء التوجيه من طرف الجامعة وسوء الاختيار من طرف الطالب، كما أن مستوى المعرفة المكتسبة لدى الطالب شيء ضروري ولكنه غير كاف للالتحاق بالجامعة فيجب توفره على استعداد ورغبة في متابعة تعليمه. وكذلك، أكدت بنسبة 81% أن التكوين يخضع لمقاييس عددية رقمية أكثر منها نوعية كيفية ونسبة 65% أكدت عدم تمكنهم من اكتساب أي مها ا رت وقدرات.

كما أوضحت أن سياسة التعليم العالي بعيدة عن إعداد وبناء الطالب لذلك وجب إعداد مخطط بديل لتلك السياسة يراعي فيه التأقلم مع الأوضاع المتغيرة.

وأثبتت الدراسة أن البرنامج الجامعي مكثف يقتل المبادرات الشخصية وطويل دون فائدة علمية يعتمد على أسلوب الحفظ مما أدى بالطالب للاعتماد على الحفظ في الامتحان أو الغش والاحتيال.

5- دراسة بوبكر هشام (2007) [12] بعنوان: استراتيجية التكوين ومتطلبات الشغل.

هدفت الدراسة إلى معرفة استراتيجية التكوين من خلال تشخيص برامج وأهداف نظم التكوين في المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني، وملاحظة ما إذا كانت الأساليب العلمية التكوينية كانت متغيرة ومتجددة بحسب معطيات الشغل الحديث والتي يفرضها التطور التكنولوجي، أم هي مجرد تكرار لما سبق ليصل في النهاية لتقييم تنفيذ

أهداف التكوين ومدى مساهمته في سوق العمل.

لتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي و أداة الملاحظة والمقابلة التي كانت مع مسؤولي المصالح، والاستمارة المتضمنة لمحاور الموضوع :التكوين، الشغل ،متطلبات التكوين، متطلبات الشغل، كما رجع للسجلات والوثائق لتحديد الدراسة الميدانية من حيث الجانب التاريخي والهيكل لتحديد الدراسة الميدانية من حيث الجانب التاريخي والهيكل التنظيمي للمعهد والإحصائيات...الخ.

توصلت الدراسة إلى أن معاهد التكوين تتعامل مع الموارد البشرية على أنها فرص استثمارية، وهذا لأنها لا تعتمد على الخطط والبرامج المسطرة بل تهتم بأشكال أخرى من التكوين التقني فتوصل الباحث بأن هناك ارتباط بين البرامج التكوينية للمعاهد وحاجات سوق العمل لأنها قادرة على إنتاج موارد بشرية متميزة ولازمة لعمليات التطور.

6- دراسة نورة دريدي (1999) [13] بعنوان: خريجي الجامعة بين التكوين والتشغيل.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية التكوين الجامعي في عالم الشغل، لتحقيق هذه الغاية اعتمدت على المنهج الوصفي وأدوات الملاحظة بالمشاركة والاستمارة والمقابلة التي كانت مع الخبراء الشبيهة بتقنية دلفاي، لكنها تختلف عنها في أنها لا تعتمد على الدراسات المستقبلية بل الوصف والتشخيص، هذه الأدوات جعلت الباحثة تصل إلى نتائج هامة أهمها:

البطالة التقنية مظهر من مظاهر التشغيل وهذا ما يؤكد على أن للتكوين الجامعي انعكاسات في واقع الشغل، بالرغم من تلقي الطلبة تكوين عالي إلا أنهم يعانون من هذه البطالة وهذا يجعل الدراسات العليا تصبح تكوينا من أجل التكوين في ظل غياب الاهتمام من قبل السياسات بالوظيفة الحقيقية للجامعة التي تتعدى مجرد إنتاج المعرفة، وبالتالي عدم قدرة سوق العمل على استيعاب الكم الهائل لخريجي الجامعة. لذلك قدم مجموعة من الاقتراحات والتي في مجملها المطالبة بضرورة اهتمام الدولة بوضع نظام خاص بالجامعات في إطار الإنجاز الاجتماعي لأهداف المجتمع.

ثامناً: تصميم الدراسة.

المحور الأول: مكونات الجامعة.

المحور الثاني: وظائف الجامعة.

المحور الثالث: التكوين الجامعي.

المحور الرابع: متطلبات التكوين الجامعي في ظل المتغيرات العالمية والمحلية.

المحور الأول: مكونات الجامعة.

تتمثل مكونات الجامعة أو عناصرها في ثلاث عناصر رئيسية وهي:

أولاً: أعضاء هيأة التدريس :

تشكل هيأة التدريس عنصرا هاما في العملية التكوينية بالجامعة فالجامعة لا تضع الخبرة بواسطة الهيكل الإداري والتشريعات فحسب، بل لابد أن تجمع في مخابرها ومدرجاتها أعدادا من المدرسين والباحثين.

ويعرف **جون ديوي** المدرس بأنه" ذلك الذي يدرب طلابه على استخدام الآلة العلمية وليس الذي يتعلم بالنيابة عنه، هو الشخص الذي يشترك مع طلابه في تحقيق نمو ذاته ليصل إلى أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة."(14)

فالأستاذ الجامعي هو العنصر الفعال في العملية التعليمية الجامعية، والمحرك الأساس لها، لأنه مهما كان مستوى المناهج الدراسية التي تقدمها الجامعة، والتجهيزات والمخابر والبناءات التي تتوفر فيها، ونوعية الطلبة الذين يقبلون عليها، لا يمكن أن تحقق أهدافها في إحداث التغيير المطلوب، وفرض قيادتها العلمية والاجتماعية مالم يتواجد فيها الأستاذ الكفء المتمكن تدريبا وبحثا، فالأستاذ الجامعي ذو الكفاءة العالية يمكن أن يعوض أي نقص أو تقصير محتمل في الإمكانات المادية والفنية في الجامعة ويمكن له أن يجعلها تقود المجتمع.

ومن المهام التي يقوم بها الأستاذ الجامعي نذكر ما يلي:

- التدريس وذلك من خلال تأليف الكتب في التخصص الذي يدرسه.
- تطوير مناهج التدريس والعمل في اللجان البيداغوجية.
- التدريب على البحث العلمي وأساليبه.
- ممارسة الإشراف على درجتي الماجستير والدكتوراه وأيضا مشاريع التخرج.

– حضور الملتقيات العلمية الوطنية والدولية والمشاركة فيها بحثيا[15].

ثانيا: الطالب.

إن الطالب الجامعي هو ذلك الشخص الذي سمحت له كفاءته العلمية بالانتقال من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية تبعا لتخصصه الفرعي بواسطة شهادة أو دبلوم يؤهله لذلك، ويعتبر الطالب أحد العناصر الأساسية والفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي إذ يمثل عدديا أكبر نسبة في المؤسسات الجامعية، ويهدف التعليم الجامعي إلى تطوير مهارات الطالب وقدراته من جميع النواحي وتمكينه من المعرفة العلمية لكي تتجلى فيما بعد في سلوك متكامل يؤهله إلى خدمة المجتمع في التخصصات المختلفة[16].

إلا أن هناك مواقف يبديها الطلبة تجاه التعليم والتعلم، حيث يتقدم العديد إلى الجامعة على أساس المنافع المالية والمكانة الاجتماعية بحقل الدراسة، أكثر من القدرة الأكاديمية والمواهب الخاصة بينما نرى أنه من النادر أن يقوم البعض الآخر بقراءة الكتب حالما تغلق المدارس أبوابها وذلك بسبب عدم توفر الرغبة أو الافتقار لمواضيع القراءة.
باختصار حين لا يقوم الطلبة بربط عملية التعليم باهتماماتهم وقدراتهم وقابليتهم، أو حين لا يرونها على أنها عملية متواصلة، عندها يصبح التدريس عملية تنطوي على جانب من الصعوبة.

ثالثا: الهيكل التنظيمي والإداري:

تتميز الجامعة كمؤسسة بتنظيم وإدارة وهيكلة وأهداف خاصة بها والتي تقوم على العلاقات الموجودة بين مختلف فئات الأسرة الجامعية والوظائف الموكلة لكل منها.

ويقصد بتنظيم المؤسسة الجامعية الشكل المناسب الذي تتبناه الجامعة من أجل تحقيق أهدافها فالهيكل الإداري يتكون من مجموعة الأفراد المكلفين بإدارة الجامعة، والتي يتفرع إلى هياكل فرعية تسيريه لإدارة الأقسام العلمية والكليات التابعة لها وترشيح الموظفين للإدارة والتسيير الاقتصادي[17].

وعليه، يمكن القول: أن الهيكل الإداري والتنظيمي للجامعة يتمثل في المكونات

البشرية والفنية والمادية، وتعمل هذه المكونات في تناسق وظيفي متكامل وفقا للنظام الهيكلي العام.

المحور الثاني: وظائف الجامعة.

مع أن الغاية الأساسية للجامعة هي نقل المعرفة وتطويرها بشكل يساعد في تهذيب الفكر والسلوك الإنساني، إلا أن ترجمة هذه الغاية إلى أهداف محددة و وظائف تفصيلية للجامعة قد حملت في طياتها الكثير من القضايا التي كانت تثير الجدل وذلك لأن الترجمات كانت تعكس فلسفة المجتمع الذي فيه الجامعة وحاجات ذلك المجتمع وتطلعات الجامعة[18].

ومنه فإن الوظائف الرئيسية التي تضطلع بها الجامعة تتركز على التعليم والبحث ونشر المعرفة وتعميق القيم الإنسانية في المجتمع، والإعداد المستمر وتنمية شخصية الطالب العلمية وإنما حبه للعمل والابتكار والإبداع وتحقيق أعلى مستوى من التفاعل بين التعليم العالي والمجتمع، أي ربط الجامعة بالمجتمع والعمل على توطين التكنولوجية بهدف الاستغناء عن استيرادها، وتكوين المواطنة الصالحة وترسيخ الوحدة الوطنية[19].

وعليه؛ يمكن تحديد الوظائف الأساسية للجامعة في ستة وظائف رئيسية، هي محل اتفاق، وتتمثل فيما يلي:

أولا: التكوين.

الجامعة مؤسسة تعليمية قبل كل شيء، وبتخليها عن هذه الوظيفة أو بتهاونها في أدائها تفقد دورها في المجتمع، ويعبر عنه " بنقل ونشر المعرفة العلمية والمهارات الفنية والتقنية أو بتزويد المجتمع بالإطارات والكفاءات" التي يحتاجها نسقه العام وأنساقه الفرعية.

ثانيا: البحث العلمي:

بالرغم من انتشار مراكز البحث المتخصصة والمتفرغة للبحث العلمي فإن هذه المهمة ماتزال جزء لا يتجزأ من وظائف الجامعة الحديثة ويعبر عنها ب :إنتاج وإثراء المعرفة العلمية، إن البحث العلمي يكتسب أهمية بالغة في المؤسسة الجامعية لأنه مكمل للعملية التكوينية للطلبة، وهو معيار يقيس مدى جودة هذا التكوين، وهو مصدر التمويل الرئيسي للجامعات التي تتوجه تدريجيا نحو الاستقلالية المالية.

ثالثا: التوجيه والإرشاد:

ينتظر من الجامعة احتواء الشباب بمختلف نزاعاتهم واتجاهاتهم داخل برامج إرشادية خاصة تعتني بما لديهم من مشكلا ت واحتياجات وتكتسي هذه الوظيفة أهميتها من حساسية وخطورة المرحلة العمرية التي يزاول الطلبة خلالها تكوينهم الجامعي، نظرا للمشكلات وحاجات وطموحات الملحة التي تتمخض عنها والتي قد تعيق السير الحسن لتكوينهم(20).

رابعا: التحضير للاندماج المهني:

إن الحياة المهنية تعقب مباشرة انتهاء مرحلة التعليم العالي، لذلك فإن تحضير مقبلين على التخرج للاندماج الإيجابي فيها تمثل إحدى المهام الأساسية للجامعة وهذا نظرا لما تتسم به الحياة المهنية من خصائص تختلف جذريا عن الحياة الدراسية ويكون هذا التحضير أولا بالعمل على تطابق محتوى التكوين مع الوظائف المستقبلية الممكنة، وبإعلام الطلبة حول فرص ومجالات معينة وتأسيس علاقة تنسيق متينة وفعالة بين نسقي التعليم العالي وسوق العمل إلا أن إرهاق نسق سوق العمل قد فرض ضرورة إنشاء أنماط مستحدثة من التعليم العالي تكون إطارات قادرة على خلق مناصب شغل وليس فقط تجديد معارفهم.

خامسا: التثقيف:

إن التركيز المفرط على الدور التعليمي والتلقيني للجامعة يعتبر بناء غير مباشر للثقافة الضمنية تكرس نظرة للعلم تعزله عن كل ما يرتبط به من قيم أخلاقية وحضارية وعبثا يعتقد البعض أن دور الجامعة ينحصر في نقل العلوم أو في إثرائها أو في تكوين الأدمغة لأن التنمية الحقيقية تبنى خاصة على التنمية الثقافية وهذه الأخيرة تأخذ منطلقا طبيعي من الجامعة، إن على الجامعة الحديثة بتعبير" هابرماس"أن تنتقل وتأول وتطور تقاليد ثقافية للمجتمع وكذا التوعية السياسية للطلبة خاصة وللمواطنين بصفة عامة.

سادسا: خدمة المجتمع.

هذه الوظيفة تفرض على الجامعة كونها إحدى مؤسسات المجتمع التي تنبع من حاجاته، وتعبر عن آماله وتتفاعل مع ما يجري ويوجد فيه، فتتأثر به وتؤثر فيه، وتقود

حركة تغيره ونموه وتقدمه، وتساهم في حل مشكلاته وتزوده بما تحتاجه تنميته في مختلف المجالات من قوى بشرية مدربة تدريبا عاليا، وتساعده في ترقية ثقافته وتراثه وتنقيتها من الشوائب التي تكون قد لحقت بها ونقلها إلى الأجيال اللاحقة وتجديدها وتطويرها باستمرار ولذلك قيل أن الجامعة تستمد شرعيتها من مجتمعها[21]، فمجالات خدمة الجامعة للمجتمع كثيرة جدا وذلك من خلال المعاهد الزراعية والتجارية والتكنولوجية الصناعية والطبية و الاجتماعية والأدبية والفنية... لذلك فعلى الجامعة أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة في سوق العمل، أي ضرورة وجود توازن بين مخرجات التعليم وحاجيات التنمية لأن إلغاء هذا التوازن سوف ينمي ظاهرة البطالة من جهة، ويبقي التنمية مفتقرة إلى التخصصات الفنية واليدوية ونتيجة الانتشار العشوائي للتعليم العالي من جهة أخرى.

وظائف الجامعات :

من وظائف الجامعات الخاصة والحكومية كما يفهم من نظمها:

-إجراء البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب وتقدم العلوم والفنون.

-العناية بالتعليم العالي ونشر المعرفة.

-تزويد البلاد بالاختصاصيين والخبراء الفنيين في الفروع المختلفة[22].

-المساهمة في خدمة المجتمع وأهدافه القومية.

-توثيق الروابط الثقافية بين الجامعات المحلية من جهة والدولية من جهة أخرى

-تزويد المجتمع بالكثير من الخبرات والمهارات الفنية والإدارية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتنشيط خططها.

-القيام بالبحوث والدراسات التي تستهدف إيجاد حلول لمختلف المشكلات التي تقف في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي.

-ترسيخ النظام والقيم والمعايير والاتجاهات اللازمة لتشجيع التقدم[23].

المحور الثالث: التكوين الجامعي

نستعرض أولا أهداف التكوين وأنواعه وصعوباته، ومن ثم نتطرق لبيان وظائف التكوين الجامعي وأهدافه على النحو التالي:

أولاً: أهداف التكوين [24].

تتمثل أهداف التكوين فيما يلي:

1- إعداد الفرد مهنيا وتدريبه على مهنة معينة قصد رفع كفايته الإنتاجية وإكسابه معارف ومهارات جديدة وتمكينه من حسن استغلالها واستثمارها في مواقع عملية مختلفة وفي أقل وقت ممكن، مع مساعدة الفرد على إدراك وفهم العلاقة بين عمله وعمل الآخرين من جهة وهدف المؤسسة المستخدمة له من جهة أخرى.

2- رفع الروح المعنوية للفرد، لأن معرفته بكيفية إنجازه لعمله وإتقانه يعتبر ميزة نفسيه وبالتالي زيادة الاهتمام بالعمل والتقليل من معدلات الغياب.

3- إتاحة الفرص للفرد المتكون للتقدم سواء في شكل أجر مرتفع ومنصب وظيفي أفضل.

4- تقليل الحاجة إلى الإشراف بتخفيض العبء على المشرفين والمديرين لأن تكوين الفرد يؤدي إلى صقل قدراته وتعميق معلوماته وتكثيف مهاراته وتعزيز اتجاهاته الإيجابية نحو العمل والزملاء، وبالتالي التقليل من حاجته للإشراف والمتابعة المستمرة.

5- النهوض بالإنتاج من حيث الكم والكيف، فالقدرات والمهارات العالية تؤدي إلى زيادة الإنتاج كما وكيفا مع تخفيض نسب الضياع.

ثانياً: أنواع التكوين.

ينقسم التكوين إلى عدة أنواع حسب معايير مختلفة نذكرها على النحو التالي:

1- حسب المدة الزمنية المخصصة للتكوين:

أ- **التكوين قصير المدى** :ويستهدف تنمية كفاءة العاملين، وتبلغ مدة التكوين كأقصى حد ستة أشهر.

ب- **التكوين متوسط المدى** :ومدة الدراسة فيه من سنتين إلى ثلاث سنوات ويشمل فروع التكوين الصناعي والزراعي والخدماتي.

ج- **التكوين طويل المدى** :ومدة الدراسة فيه أربع سنوات فما فوق بحسب التخصص[25].

2- **حسب المستوى المراد إحرازه:**

أ- **التكوين المهني** :ويتم في مراكز التكوين المهني لإعداد فئة العمال المهنيين والمهرة والذين يمتلكون المهارات اللازمة لمهنة معينة بشكل متكامل، ويتضمن الجانب العلمي والمعلومات الفنية والنظرية ذات العلاقة، ويمكن هذا التكوين صاحبه من شغل منصب عامل مهني أو عامل ماهر في مؤسسات مختلفة ذات نشاطات متنوعة

ب- **التكوين الفني(التقني)** :ويطلق عليه أحيانا التكوين المتوسط، ويتم في المعاهد التكنولوجية والإدارية المتخصصة، ويختص بإعداد التقنيين والتقنيين الساميين في مختلف الاختصاصات ويوفر هذا التكوين لصاحبه مهارات فنية، علمية وإدارية ويضمن له شغل منصب تقني سامي في المؤسسات المستخدمة.

ج- **التكوين التخصصي(العالي)** :ويتم في المعاهد والمدارس العليا والجامعات، ويوفر لصاحبه قدرا عال من المهارات العلمية والفنية والإدارية، ويتحصل بموجبه المتكون على شهادات عليا كشهادة مهندس، محاسب، طبيب ...ويضمن له شغل منصب عامل مختص في المؤسسات المستخدمة[26].

ثالثاً: صعوبات التكوين.

- غياب استراتيجيات وطنية لتنمية ا لموارد البشرية وارتباطها بهياكل إدارية لا تملك صلاحيات اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها.
- قلة البيانات والإحصائيات المتعلقة بأسواق العمل، خاصة ما يتعلق منها بجوانب الطلب على القوى العاملة وبجوانب العرض، سواء في القطاع العام أو الخاص، وهذا ما انعكس سلبا على التخطيط ورسم السياسات، و وضع الاستراتيجيات لتنمية الموارد البشرية عموما، وتطوير نظم التكوين والتعليم خاصة.
- عجز مراكز التكوين بما في ذلك المعاهد والجامعات ومراكز الدراسات العليا عن التكيف والتوافق مع الشروط المتغيرة لسوق العمل، وهذا راجع لتقادم مضامين البرامج والمناهج وتخلفها عن مواكبة التطورات التقنية في أساليب العمل والإنتاج نظر للانفجار المعرفي والتكنولوجي في كافة مجالات العمل.

- قلة مشاركة أصحاب العمل في رسم السياسات، وكذا في تنفيذ البرامج وتوفير التكوين في مواقع العمل[27].
- غياب البحوث والدراسات واعتمادها كموجه للتجديد والإصلاح.
- سياسات القبول التي تتميز بقبول المتفوقين أكاديميا في التعليم الثانوي والعام هذا الأخير الذي يلتحق به عادة ذوي التحصيل المتوسط والضعيف نظرا لضعف منظومة الإرشاد والتوجيه لمساعدة الملتحقين بالتكوينات المختلفة في تقرير الخيار النهائي وقلة مراعاة الميول والقدرات الفردية وحاجات المجتمع.
- غياب الحوافز لتشجيع المتكونين.
- عدم رغبة ا لأفراد في التكوين نظرا لظروفهم الاجتماعية والمادية المتدنية، إذ يتعاملون مع الدورات التكوينية كحاجة مالية.
- عندما يكون المتكون أعلى مستوى من المكون عندها يفقد المتكون ثقته في المكون مما يقلل من رغبته في التكوين والشعور بعدم الرضا[28].

ثالثاً: وظائف التكوين الجامعي.

1-وظائف إنمائية تكوينية:

إن التعليم العالي يعمل على تكوين الطلاب وتحويلهم من مجرد موارد بشرية مجمدة إلى طاقات فعالة مستعدة للعطاء، لنؤكد في الأخير أن مخرجات التعليم العالي هي في الحقيقة من أهم عناصر المدخلات في العملية الإنمائية[29]. وإذا ألقينا الضوء على وظيفة التعليم العالي الإنمائية التكوينية لوجدنا أن أهميتها تكمن في:

- بناء وتكوين شخصية الطالب عن طريق تزويده بمعارف وخبرات تجعل منه فعالا في تخصصه بقدر يستجيب فيه لحاجاته.
- تنمية روح البحث العلمي من خلال تدريب العقل وتمرينه بتحضير الطالب على الارتياد إلى المكتبات، وحضور المسابقات الفكرية وممارسة النشاطات الثقافية لتنمية شخصيته تنمية متكاملة، واستثمارها أيضا في الكشف عن المبتكرين ورعايتهم و تنميتهم وتنمية قدراتهم [30].

-جعل جميع برامج وخدمات التعليم العالي تعمل على تكوين القدرات الشخصية والعلمية التي سماتها الأساسية الدقة، النزاهة، الموضوعية والتنظيم، كاتجاهات إيجابية ومحركات أساسية للسلوك الإنمائي في المجتمع[31].

2- وظيفة علاجية تغييرية:

لقد ظهرت نظريات جديدة تفسر عملية التعليم على أنها عميلة تغير وتعديل في سلوك الفرد، إذ أنه أثناء عملية التعليم يكتسب الطالب أساليب جديدة لسلوك تتفق مع ميوله، وتؤدي إلى إشباع حاجاته والاستجابة لقدراته وتعمل على تحقيق أهدافه، فكلما كان سلوك الطالب المتعلم موافقا لأهدافه زادت رغبته، وعملت قدراته على تبني هذا النوع من السلوك، والتعليم بهذا المفهوم يشمل تغيرات علاجية جسمية وانفعالية وعقلية واجتماعية قد تستمر مدى الحياة [32]

فعملية التعليم هي عملية تحضير، وإثارة قوى المتعلم على القيام بتغيير في سلوكه الناتج عن المتغيرات الداخلية والخارجية، مما يؤدي على حصول التعليم، والذي يعتبر تغير ثابت نسبيا ويتفق علماء النفس عامة على أن هذه التغيرات السلوكية الثابتة، تندرج تحت عنوان التغيرات المتعلمة.

3-وظيفة إرشادية:

يحتاج الطالب إلى التوجيه لاستخدام قدراته استخداما بناء وكذلك لمعرفة مختلف حاجاته، وطرق إشباعها، ولهذا فقد باتت وظيفة التكوين الجامعي في توجيهه وإرشاده لأحسن السبل لتحقيق النجاح من أهم الوظائف وإنجاحها على الإطلاق.

فالتكوين الجامعي بصفته هذه يساعد الطالب في تجاوز الغموض وحل مشاكله ومعرفة إمكانياته، وكذلك مساعدته في تطوير وجهات نظر جديدة تساعده في الأداء والعمل المطلوب[33].

ومن هنا يأتي دور التوجيه التعليمي الذي يهدف إلى تعريف الطلاب بقدراتهم وما يتناسب مع هذه الإمكانيات من تعليم، ومن أجل ذلك على التكوين الجامعي أن يكون على دراية تامة بالاختلافات بين الطلاب، من حيث المستوى والمؤهلات كما يجب أن يهتم

لمعرفة الفروق الموجودة في الطالب نفسه ليتمكن الأخصائي أو الموجه من توجيهه في المجال الذي يمكنه فيه استغلال نواحي قوته وهذا لن يتحقق إلا بتنظيم حملات إعلامية إرشادية تساعده في الاختيار.

4-وظيفة إعداد المهارات المختصة.

حتى تؤدي الجامعة دورها كما يجب عليها مراعاة احتياجات المجتمع الفعلية من التخصصات المطلوبة عن طريق الموازنة بين قوة العمل وسوق العمل،[34] حتى لا تبقى الجامعة مقتصرة على مجرد التكوين النظري بعيدة عن واقع واحتياجات المجتمع، هذا الأخير الذي يخصص ميزانية هامة للتعليم والتكوين الجامعي على وجه الخصوص، كوجه من وجوه الاستثمار البشري

5-الثقافة العلمية:

تعد الثقافة العامة من الوظائف الهامة التي يتطلع بها التكوين الجامعي، قال تايلور الثقافة هي المعرفة، الإيمان، الفن، الأخلاقيات والقانون، وكذلك العادات التي يكتسبها الفرد بمعنى تراثه الاجتماعي[35]. من هنا يمكن القول بأن الوظيفة العامة للتكوين الجامعي هي إعطاء وتقديم المعرفة في ضوء أفضل المعطيات.

باختصار على الجامعة العمل قدر المستطاع من أجل توطيد العلاقة بينها وبين المجتمع، ليس فقط داخل أصول الجامعة بل ما تنجزه أو تنتجه من مجلات، دوريات، كتب وأبحاث، يتم نشرها للاستفادة العامة، أضف إلى ذلك إمكانية إجراء محاضرات وأيام دراسية مخصصة ليس فقط للطلاب بل للمجتمع عامة، قصد نشر الثقافة والوعي على المستوى العام.

6-وظيفة البحث العلمي:

على التكوين الجامعي تنمية وتطوير البحث العلمي الذي يعد من المقومات الأساسية للجامعة، فالبحث العلمي ضرورة هامة ووظيفة أساسية للتكوين الجامعي لاستمراره وتطويره ضمانا لتأدية وظائفه وتحقيق أهدافه، والتي نتوقف عندها ولو بصورة موجزة.

رابعا: أهداف التكوين الجامعي.

للتكوين الجامعي أهداف مستخلصة من المهنة الأساسية والمتمثلة في إنتاج ونشر المعرفة في النقاط التالية:

- الحفاظ على الحضارة الإنسانية وتنميتها لنشر المعرفة
- تكوين الإطارات و تهيئتهم للاطلاع بمسؤولياتهم وفق مقتضيات التنمية[36].
- العمل على توثيق الروابط الثقافية بين مختلف الجامعات، بالإضافة هناك مجموعة من الأهداف التي تتخذها معظم الفلسفات وتتبناها أكثر المجتمعات. وهي:

1-أهداف تربوية تعليمية:

إن التربية والتعليم موضوع رئيسي وله أبعاد عالمية للغاية، لأنه يهم كل من يعمل لتحسين ظروف الحياة الإنسانية في الوقت الحاضر، وإعداد ظروف الحياة في المستقبل[37]، ولذلك فقد أمسى من الضروري أن تنعكس التطورات الجارية في معالجة البيانات والمعلومات على مناهج التعليم العالي، بحيث تتضمن مناهج المستقبل التغيرات الحادثة في مجال معالجة المعلومات ويمكن تركيز المناهج الدراسية في المعاهد العليا و الكليات على إدارة مصادر المعلومات و تحليل وتصميم النظم، ومن هنا كان على التكوين الجامعي الاتجاه إلى نظام التربية التي تقوم على أساس تكييف المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم لكي تكون في خدمة التكوين الشخصي المستقل للمتعلم، وتزويده بالمهارات والقدرات التي تساعده على أن يكون معلم نفسه بنفسه.

2-أهداف ثقافية:

ينظر للتكوين الجامعي على أنه ضرورة من ضروريات رقي المجتمع وتقدمه، فنظام التعليم العالي منظومة واسعة من العلاقات والتعاون أعمق وأشمل من كونها أبنية و معلمين وطلاب وعمال، ومن هنا فإن أهداف التعليم العالي الأساسية هي التغيير الاجتماعي الهادف بمفهومه الشامل مما يؤدي إلى ازدهار المجتمع ونموه، والتكوين الجامعي يمد الواقع الاجتماعي بالقوى الوطنية والفكرية التي تعمل جاهدة في سبيل التصدي لقضايا الواقع، وطرح بدائل تغيير وتطوير هذا الواقع[38].

3-أهداف اقتصادية:

التكوين الجامعي هو الوسيلة الفعالة لضمان اختيار مهني جيد، يأخذ في الحسبان قدرات كل فرد وميوله ورغباته، ضمن تطور الحاجات المتنوعة للمجتمع والتي تنعكس على متطلبات سوق العمل في ذلك المجتمع، إن من أولويات أهداف التكوين الجامعي هو ضمان وجود قوى عاملة مدربة تدريبا عاليا في كافة المهن المطلوبة في سوق العمل من الفنيين والمختصين الاقتصاديين والاجتماعيين والتربويين والعاملين في الحقول الفكرية والثقافية، وهذا من شأنه أن يضمن تنمية متكاملة من العلماء للمجتمع بكافة جوانبه المادية والبشرية.

المحور الرابع: متطلبات التكوين الجامعي في ظل المتغيرات العالمية والمحلية:

لقد أفرزت الساحة الدولية آليات تكوين جامعي حديث تكيفت مع عدة مستويات منها:

1- الاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهو ما أصبح يسمى بتكنولوجيا التعليم.

2- الاستفادة من التطورات الهائلة في الوسائط التكنولوجية – التعليم الإلكتروني.

3- تطوير أساليب الإدارة الجامعية الحديثة كالإدارة بالمشاركة وإدارة الأهداف وإدارة الجودة الشاملة[39].

لا شك أن الثورة المعلوماتية قد أثرت على مجالات عديدة تمس الجامعة ووظائفها بحيث نجد أنها أثرت على وسائل ومتطلبات عملية التكوين ومدى تأثيرها على الرصيد المعرفي، وطبيعة المؤسسات التعليمية التي تعمل على تكوين عنصر بشري يساهم في تنمية الجامعة للمجتمع.

هذا ما يجعل الجامعة في حاجة إلى تكيف الإدارة الواعية بتوظيف راس المال البشري الذي يتفاعل مع الماضي ويتكيف مع المستقبل، وتجديد وبناء أطر برامجية تكوينية تتطور بشكل دقيق ومتسارع.

أصبح واقع الاهتمام بالعنصر البشري في حاجة إلى طرائق تكوينية جامعية متكيفة مع هذا العنصر الذي أصبح في حاجة إلى شروط منها :

1- إن التنافس فرض على المتنافسين انتهاج سياسات اقتصاد السوق منها:

2- الاستشارات الدولية في مجال التعليم العالي فأصبح تنافسا كونيا بدلا من كونه إقليميا.

3- إن التنافس لم يعد يعتمد في الدرجة الأولى على القوى المادية، ولكنه أصبح يرتكز أساسا على الكفاءة

4- العنصر البشري، وهكذا يتحول هذا للاستثمار المستقبلي بتوظيف نظم تعليمية تكوينية جديدة.

وبشكل عام فقد انعكست ثورة المعلومات على الوقت من حيث سرعة الأداء وتفسير الزمن. وقللت تباعد الأمكنة عن طريق شبكات الأنترنت.

لقد استفادت الدول من مفاهيم التكوين الجامعي الحديث مثلما حدث في دول جنوب شرق آسيا ودول أوروبا الغربية والشرقية، وأهم مميزات نظام التكوين الجامعي في هذه الدول التعليم باستخدام الحاسوب والأنترنت مثل :الكتابة الإلكترونية – الدوريات – المواقع العلمية(40).

وفي ضوء ما سبق فإن التكوين الجامعي في حاجة ماسة إلى إعادة النظر عدة أمور تتمثل فيما يلي:

1- مجالات وفروع التخصصات حيث يجب أن تستجيب لمتطلبات التنمية.
2- إعادة تصميم الغايات والأهداف.
3- تنويع الاستراتيجيات والسياسات بتوظيف العناصر المادية والبشرية.
4- تغيير أساليب وطرائق التد ريس وجعلها أكثر مرونة.
5- إعادة مراجعة الكثير من البرامج ونظم التعليم القديمة.

هذه العناصر تؤكد على أن السلطة المركزية للتعليم العالي في الدولة يجب أن تفكر على عدة مستويات:

–على مستوى الذهنيات الممارسة للعملية التعليمية والتكوينية.
–على مستوى الهياكل و الوسائل التعليمية.
–على مستوى التشريعات واللوائح التنظيمية بما يجعلها أكثر مرونة ودقة.

فالبيئة التعليمية التي تساهم في تكوين الفرد في كل جوانب الحياة التي يتم فيها التفاعل لأطراف العملية التكوينية، وهذا ما يحدث داخل الجامعة من علاقات وقوى وقيم

وتشمل هذه البيئة النظام الثقافي (المعتقدات – التوقعات).

-النظام الاجتماعي لطبيعة العلاقات.

-النظام التكنولوجي (الأساليب – المناهج) والنظام الاقتصادي، فلا شك أن هذه البيئة تتطلب إدارة فعالة وإحساس بوعي مستقبلي، وقدرة على التأقلم مع المتغيرات الجديدة.

الخاتمة

كان اختيارنا لموضوع دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية لتكوين صورة واضحة عنه، وبعد الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج والتوصيات لعل من أهمها ما يلي:

أولاً: النتائج.

1- إن مستقبل الأمم والمجتمعات وتطورهم الاقتصادي والاجتماعي وقدرتهم على الاندماج في سيرورة العولمة والاستفادة منها يعتمد بالدرجة الأولى على مستواهم العلمي والمعرفي.

2- يساهم الاهتمام بقطاع التعليم العالي في تكوين وتأهيل الموارد البشرية المؤهلة علميا وعمليا.

3- إصلاح قطاع التعليم العالي أصبح حتميا وضروريا لضمان فعالية الوظيفة التكوينية للجامعة، وقد أصبح الإصلاح حتمية ضرورية لإحداث التغيرات النوعية في الجامعة.

4- تسعى الجامعات في بحثها المستمر عن الجودة إلى إعادة تصحيح مسارها التكويني الحالي في المدى القصير، وإعادة تموقع صارم في المدى الطويل، وهذا التصحيح كان بتبنيها نظام عالمي يحمل في طياته تطلعات كبرى في إطار نظام العولمة لدواعي تحسين نوعية وجودة التعليم العالي لمواكبة الجامعات العالمية في إطار مشروع عالمي يدعو إلى المنافسة في امتلاك المعرفة.

5- توجد فجوة كبيرة بين الإجراءات النظرية والممارسات التطبيقية للتكوين الجامعي ، وهذا أدى إلى عدم القيام بعملية تقويم فعلي للنظام الحالي في الجامعات يقف عند السلبيات ليحد منها والإيجابيات ليدعمها، فلا دروس تستخلص ولا تجارب تحفظ ولا نقاشات

تقام، كل ما في الأمر اجتماعات إخبارية مع الأساتذة ورؤساء الأقسام والمؤسسات يتم فيها إعلامهم بما يتم اتخاذه من قرارات، وهذا ما جعل الأساتذة يتحولون إلى أدوات لتنفيذ هذا الإصلاح لا غير، تقتصر مهمتهم على تحديد البرامج والامتحانات والشروع في إعدادها وكيفية تنفيذها، وحتى يتمكن الأستاذ من أداء هذه الوظيفة فهو مطالب باستعمال الوسائل الحديثة التي توفرها المعلوماتية لتجديد معلوماته باستمرار وتحديثها وجعلها في متناول الطالب والتي أوضحت الدراسة نقصها وعدم كفايتها بالنسبة للأستاذ والطالب، وهذا ما جعل هذا الأخير يكتفي بما يقدم له من مواد مقررة في الوقت الذي هو مطالب بالبحث عن المعلومة من مختلف مصادرها وبأن يعتبر العملية التعليمية وسيلة وليست غاية.

6- أهمية جودة المعلومات لا تكفي وحدها لضمان جودة المخرجات- خريجي الجامعة -ما لم يتم قياسها، وذلك من خلال زيادة التنسيق بين محتويات مختلف المقاييس والتخصصات من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى الذي يعتبر أول المشاركين في عروض التكوين، لكن يوجد غياب أي تدخل من طرف هذه المؤسسات اتجاه الجامعة أو خريجها وهذا يعود لغياب الإطار التشريعي الذي يلزم المؤسسات باستقبال الطلبة.

7- غياب تصور على المدى الطويل والمتوسط وتحديد أهداف دقيقة للجامعة يجعل من الصعب تحديد الحاجات وتقديم العروض الملائمة.

ثانيا: التوصيات.

1- وجوب مراعاة النوعية عند الانتقال من التعليم الثانوي للتعليم الجامعي؛ بوضع متغيرات أخرى إلى جانب درجات الطلاب، لأن الجامعة امتداد طبيعي للمرحلة الثانوية.

2- ضرورة إعادة النظر في حجم المعلومات عن طريق التحديد الدقيق للوحدات التعليمية لتوفير تكوين أساسي في الاختصاصات، وضرورة النظر في توزيع الحجم الساعي وتبني طرق تقييم جديدة حتى تعطي أهمية أكثر للعمل الفردي للطالب

لتغرس فيه روح البحث العلمي الذي ينمي مواهبه وقدراته ويجعله يندمج ويتوافق مع ظروف العمل.

3- مراعاة حرية للطالب في اختيار مجال تكوينه وتغيير مساراته حتى يدرك أنه شريك رئيسي في هذه المنظومة التي تؤمن تكوينه، وتعد مستقبله ليتحمل مسؤولية أكبر في اختيار مستقبله المهني.

4- ضرورة الاهتمام بالطرق البيداغوجية وطرق التكوين وتحديد وسائل الحصول على المعلومات.

5- عقد دورات تكوينية لضمان التأطير ولزيادة تكوين أساتذة الجامعة.

6- توفير الإمكانيات المادية اللازمة والكافية كعدد القاعات لتقليص عدد الطلبة خاصة في التطبيقات، المكتبات المجهزة بالوسائل الحديثة، المراجع، المخابر، فضاءات الأنترنت للطالب والأستاذ، كل هذه الدعائم تشجع وتعزز روح البحث والتطوير ولتفعيل روح الإبداع والابتكار في مجال البحث وتقوية العزيمة على العمل.

7- ضرورة وضع قوانين تشريعية تتعلق بشروط الالتحاق بالماستر والدكتوراه وجعل متغير التمييز لدى الباحثين المتفوقين من أهم الشروط ليكون جانب تحفيزي لهم لا متغير الانتقال للجميع الذي يفقد هذه الشهادات قيمتها.

8- وضع قوانين صارمة للحد من غيابات الطلبة والأساليب اللأخلاقية الصادرة عنهم.

9- تجسيد العلاقات بين الجامعة والمؤسسات بتبني نصوص قانونية تثير اهتمام الأطراف الاقتصادية واتفاقيات تحدد متطلبات كل طرف وذلك لضمان التعاون بين القطاعين.

10- إنعاش العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، عن طريق تنظيم زيارات الطلاب للمؤسسات وتنفيذ مشاريع التكوين.

11- عقد دورات تكوينية للطلاب حتى تكون حافزا لتحسين مستواهم، وإعطاء المجال للمؤسسة لتقيم الطالب وفق هذه الدورات وعلى أساسها تختار الأوائل لتعجل على تنصيبهم في العمل وتشجعهم بذلك على الدراسة، هذا يدعو لضرورة وجود هيئات وجهات مختصة للتنسيق بين الجامعات.

المراجع:

(1) حمداوي وسيلة(2004): إدارة الموارد البشرية، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، ص88.

(2) الشاويش، مصطفى نجيب(1993): الإدارة الحديثة، دار الفرقان، د.ط، عمان، ص539.

(3) العلوي، محمد الطيب (1982): الإدارة التربوية، ج1 ، دار البحث قسنطينة، الجزائر، ص121.

(4) فضيل دليو، الهاشمي وآخرون(2006): إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، منشورات منتوري، ص77.

(5) عريفج، سامي سلطي (2001): الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر، ط1 ، الأردن، ص28.

(6) مصمودي، زين الدين(1998) :عوامل التكوين وعلاقتهما بإتجاهات طلبة المدرسة العليا نحو مهنة التدريس، أطروحة دكتوراه في علم النفس، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص45

(7) مذكور، علي أحمد(2000): الشهرة التعليمية رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص47.

+(8) معتوق، طارق أبو شغفة، مسلم، سمية معمر (2019): تقييم جودة مخرجات التعليم الجامعي من وجهة نظر المستفيد الخارجي دراسة ميدانية على المديرين بالإدارات العليا والوسطى لمؤسسات سوق العمل بمدينة الخمس، مجلة كلية الآداب –العدد خاص 2، المجلد 1، عدد خاص بالورقات العلمية المقدمة للمؤتمر الدولي الثاني للتعليم في ليبيا، مصراتة، ليبيا، مارس 2019.

(9) الدلو، حمدي أسعد(2017): استراتيجية مقترحة للمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة.

(10) الشبه، رمضان عبدالله، حدود، مصطفى سعود (2015): أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، المجلة الجامعية، العدد 17، المجلد (3) .

(11) سعدون، آمنة (2005): التعليم العالي وتنمية قدرات الطالب الجامعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تنمية الموارد البشرية، قسم علم الإجتماع، قسنطينة، الجزائر ..

(12) بوبكر هشام (2007): استراتيجية التكوين ومتطلبات الشغل، دراسة ميدانية بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني، سكيكدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تنمية الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر.

(13) نورة دريدي (1999): خريجي الجامعة بين التكوين والتشغيل، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، قسنطينة، الجزائر.

(14) الأسعد، محمد مصطفى(2000) : التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالثة، المؤسسة الجامعية، ط1 ، لبنان، ص137.

(15) معمرية، بشير(2007): بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس، ج1 ، منشورات الحبر، الجزائر، ص ص 98–102.

(16) باربارا ماتيرو وآخرون(2002): الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي، ترجمة : حسين عبد اللطيبف بعارة وماجدة محمد الخطايبة، دار الشروق، ط1 ، الأردن، ص110

(17) المرجع السابق، ص110.

(18) عريفج، سامي سلطي، مرجع سابق، ص31.

(19) الأسعد، محمد مصطفى، مرجع سابق، ص146.

(20) حسين، آبت عيسي (2009): التحصيل العلمي في الجامعة الجزائرية ومعادلة الإدارة و الإمكان–رؤية نقدية، دورية فصلية تصدر عن مركز البصري للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، العدد 2، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، ص ص 62–63.

(21) عبد الحي، رمزي أحمد(2006): التعليم العالي و التنمية ،دار الوفاء، الإسكندرية، ص ص 159–160.

(22) عريفج، سامي سلطي: مرجع سابق، ص 41.

(23) العيسوي، عبد الرحمن (1984): تطوير التعليم الجامعي العربي، دار النهضة العربية، لبنان، ص23.

(24) الهيتي، خالد عبد الرحيم، الطويل، وأكرم أحمد(1999): التنظيم الصناعي المبادئ العمليات و التجارب ،دار الحامد، ط2، عمان، ص ص404– 407.

(25) مصطفى، أحمد (2001): مخرجات التدريب المهني وسوق العمل في الأقطار العربية، المركز العربي للتدريب المهني، ط1 ، ليبيا، ص ص 265–266

(26) مصطفى، أحمد، مرجع سابق، ص ص 35 –36.

(27) المرجع نفسه، ص ص 72–75.

(28) الجوهري، عبد الهادي(1998) :علم اجتماع الإدارة–مفاهيم وقضايا، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ص 189– 192.
(29) اللقاني، أحمد حسين (1993): دراسات في التعليم الجامعي، مجلة تصدر عن مركز تطوير التعليم، جامعة عين شمس، مصر، ص14.
(30) تويحري، علي بن محمد(1995): الأنظمة الثقافية وتنمية الابتكار، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، العدد 9، ص70
(31) الحفار ،سعيد محمد(1995): دور المعرفة الكاملة والحوار في بناء فكر الشباب، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، العدد 114، ص193.
(32) عبد الله الرشدان وآخرون (1997): المدخل إلى التربية والتعليم، دار الشروق، الأردن، ص265.
(33) عبد الله، محمد قاسم(1994)، نموذج متكامل لعملية الإرشاد النفسي وخطواته، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة للعلوم، قطر، العدد 117، ص196.
(34) منصور، أحمد منصور (1975): القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، وكالة المطبوعات، الكويت، ص79.
(35) دريدي، نورة، مرجع سابق، ص79.
(36) زايد مصطفى(1986): التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص49.
(37) ياسين ،عبد القادر حسين(1990): التربية والتنمية في العالم الثالث، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، العدد 105، ص167.
(38) شبل بدران وكمال نجيب(2006): التعليم الجامعي وتحديات المستقبل، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص36

(39) قوي بوحنية(2005): التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات، رؤية نقدية إستشراقية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 8، سبتمبر، ص136.

(40) عشوش، محمد أمين (2000): مؤسسات التعليم الإداري في مواجهة تحديات القرن الحادي والعش رين، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، معهد التنمية الإدارية، الإمارات، ص ص 155-156.